الفصل الثانى

حزب العدالة.. قصة النشأة

ثمة روايات متعددة وتفسيرات متباينة لنشأة حزب العدالة وولادته كقوة سياسية كبيرة فى تركيا، وارتباط هذه الولادة بتطورات داخلية وقوى خارجية.

ونبدأ بالرواية الرسمية، يقول يشار ياقيش نائب ـ رئيس الحزب للشئون الخارجية، وهو عضو مؤسس للحزب، ولم يسبق له ممارسة أي نشاط حزبي، في حديث خاص لكاتب هذه السطور ـ: «الفهم الأعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركية يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب.. لقد كان معظم مؤسسي الحزب أعضاء في حزب الرفاه بزعامة نجم الدين إربكان، وقد حاولوا كإصلاحيين ـ ومنهم عبد الله جول وبولنت أرنج ورجب طيب أردوغان ـ تغيير أسلوب وسياسات إربكان، وأبدوا رفضهم لممارساته، خاصة بناء كل موقف على أساس ديني، ونحن فى بلد علماني ومثل هذه الممارسات غير مقبولة. وعندما تم حل الرفاه ظل المحافظون بزعامة إربكان والإصلاحيون الذين كان يقودهم عبد الله جول فى الفضيلة، إلى أن تم حله بقرار من المحكمة الدستورية.. عندئذ كان لا بد من الانقسام.. أنصار إربكان شكلوا حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان، والإصلاحيون شكلوا حزب العدالة والتنمية.. لقد وجدوا أنفسهم فى مفترق الطرق، والحياة السياسية تغيرت، فقرروا الانقطاع عن الماضي ممثلاً في الرفاه والفضيلة، لكن هذا لا يعني إنكار هذا الماضي أو الهوية التركية». ويضيف ياقيش: «قبل أن يطرح الإصلاحيون برنامجهم السياسى أجروا استطلاعات عدة للرأي.. سألوا الناس ما هي أولوياتكم؟.. ما هو طبيعة الحزب الذي تقبلونه؟.. سألوا حتى عن الاسم المناسب والشعار المناسب، من هنا جاء نجاحه. وقد تولى أردوغان رئاسته، فأضاف إليه الكثير؛ لأنه كان رئيسًا ناجحًا لبلدية

إسطنبول». ويرى ياقيش: «أن الخلافات مع إربكان والمحافظين التى قادت إلى تشكيل حزب العدالة والتنمية سببها الابتعاد من جانب إربكان ـ عن العلمانية التي تحكم نظامنا، ونحن لا نريد حكومة على أساس ديني كما يرغب حزب السعادة. . حزبنا جديد تماما ليس له ارتباطات بالماضي، لكنه يراعي الحساسيات فى بلد ٩٩٪ من سكانه مسلمون، والكثيرون من أبنائه محافظون، ولهم ثقافتهم الإسلامية، وليس من سبيل لإنكار ذلك».

ويرى الكاتب الصحفي فهمي كورو ـ الذي يوصف بإنه أحد منظري حزب العدالة والتنمية ـ: «إن الصيغة التي يعبر عنها الحزب تتمثل في أن قادته وأعضاءه متدينون؛ حيث يصلون ويصومون، وزوجاتهم محجبات، لكن الدين لا يلعب دورا محوريًا في أنشطة الحزب والحكومة، ولا يشكل مرجعية لسلوك سياسي، صحيح إنهم جاءوا من خلفية إسلامية، لكنهم ليسوا رجعيين. إنهم يدافعون عن القيم الإسلامية، لكنهم مع فكرتي الديمقراطية والعلمانية ليس بمعنى العداء للدين، ولكن بمعنى فصل الدين عن الدولة».

ويؤكد كورو تغير قادة الحزب بشكل راديكالي عما كانوا عليه عندما كانوا أعضاء بارزين في حزب الرفاه، حيث وجدوا أن محاربة العلمانية ليست مناسبة لتركيا، وأن الاستمرار في استخدام الدين في السياسة يخلق مشاكل كبيرة في الدولة وللشعب، وقد رأوا عينات من هذه المشاكل في تاريخ تركيا الحديث والمعاصر.

أيا كان الأمر فنحن أمام تجربة فريدة لحزب معظم أعضائه وقادته إسلاميون، لكنه ليس حزبا دينيًا، وهذه هي المعادلة الصعبة التي أثبتت الأحداث أنها من الممكن أن تكون واقعية، لكن لا تنهي الجدل حول هوية الحزب على الساحة السياسية.

ووفقا للوثائق الصادرة عن حزب العدالة والتنمية، فإن هناك أحاديث متفاوتة عن أهداف الحزب ومبادئه وأفكاره التي سنعرضها حسبما وردت فى الوثائق المتاحة. وقبل ذلك نشير إلى أن شعار الحزب هو مصباح قاعدته وإطاره أسودان ويخرج منه ضوء أصفر. وهو ما يراه مؤسسو الحزب تعبيرًا عن الإثارة والاستنارة.

وقد حددت اللائحة الداخلية للحزب أهدافه كما يلي:

١ ـ تحقيق السيادة ـ وبدون أي قيد أو شرط ـ للشعب التركي على الجمهورية القانونية التي تعتبر القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معًا.

٢ ـ الحفاظ على وحدة الدولة التركية.

٣ ـ الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي.

٤ ـ تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقا للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك.

٥ ـ تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.

٦ ـ تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب.

٧ ـ تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.

أما برنامج الحزب فقد اختصر أهدافه في الآتي: الدمقرطة، التنمية، النهوض فوق مستوى الحضارة المعاصرة. ويعرض البرنامج وسائل تحقيق تلك الأهداف على النحو الآتي:

١ ـ نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا، والحريات، وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.

٢ ـ استئصال مشاكل تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهملة بما يجعله بلدًا منتجًا باستمرار وينمو بالإنتاج.

٣ ـ تخفيض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل مما يزيد من مستوى الرفاه.

٤ ـ اتباع سياسات تهدف لتحقيق الكفاءة والفاعلية فى الإدارة العامة، وإدخال المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار.

٥ ـ تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة.

٦ ـ اتباع سياسات معاصرة رشيدة، عملية لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد، والسياسة الخارجية، والثقافية، والفنون، والتعليم، والصحة، والزراعة والثروة الحيوانية.

ومما جاء من مبادئ للحزب في لائحته الداخلية أنه يحترم كافة الحقوق الخاصة بالمواطن، ولا يفرق بين أبناء الشعب على أساس الدين أو المذهب أو العرق، ويرفض

كافة أنواع التفرقة والنزعات القومية أو الدينية، ويعمل على تحقيق الديمقراطية بالمفهوم الكامل، وأن ترسم علاقات الدولة والفرد وفقًا لهذه القاعدة، وأنه من الضروري حماية الحرية والحقوق الأساسية لإتاحة الفرصة لسيادة الإرادة الوطنية، ويؤمن بضرورة نيل النساء لحقوقهن السياسية، وإتاحة الفرصة كاملة لحرية الفرد والتعبير عن آرائه بشكل مطلق بما يتسق مع القانون، وضرورة منح المؤسسات المدنية الحقوق والحريات والصلاحيات اللازمة لها، كما يؤمن الحزب بضرورة إقامة القواعد اللازمة لخدمة اقتصاد السوق، وحماية البنية الأساسية للاقتصاد، وإزالة انعدام التوازن في توزيع الدخل القومي.

ويرى حزب العدالة والتنمية أن العائلة هي أساس المجتمع التركي وهي جسر يربط الحاضر بالماضي، و «ضرورة الحفاظ على عاداتنا وتقاليدنا ومعتقداتنا والقيم الوطنية التي تنتمي إلى الماضي وعدم الابتعاد عنها». كما يرى الحزب ضرورة تطوير مستقبل الشباب بحيث يعملون في أطر من الثقة والاستقرار والأمان.

والحزب مصمم على خلق مفهوم جديد للسياسة في تركيا، وأحد أهم أهدافه هو تعزيز ديمقراطية المشاركة بزيادة فعالية الشعب أثناء الانتخابات. ويؤمن الحزب بأن الديمقراطية والشفافية فيما يتصل بالبناء الداخلي للأحزاب تمثلان نواة كفاءة النظام السياسي. ومن أجل إقامة ديمقراطية وشفافية داخل الحزب، فإنه يجب تحقيق التالي:

- جعل الأولوية للانتخابات التمهيدية التي تشمل مشاركة كافة أعضاء الحزب لتحديد المرشحين لمقاعد النواب.

- من أجل سياسة قائمة على المبادئ فإن مدة خدمة رئيس الحزب ونوابه تحدد وفقًا للوائح الداخلية للحزب.

- التزام الحزب بإعلام كافة مصروفاته للجمهور وفقًا لميزانية الحزب.

- يقوم الحزب بتخصيص جزء من ميزانيته للأبحاث والتطوير والأفرع الإقليمية للحزب.

- يضمن الحزب لأعضائه التعبير عن آرائهم فى إطار لوائح وبرنامج الحزب.

- القدرة والاستحقاق هما أساس الاختيار للمناصب، خاصة الوزراء عندما يأتي الحزب لمسألة تشكيل الحكومة.

وفى إطار استعراضنا للجانب النظري لأفكار ومبادئ الحزب تقول أوراقه : إنه يؤكد أن أي نظام ديمقراطي لا يمكن أن يعيش في مجتمع لا يسوده حكم القانون، والديمقراطية تؤكد وجودها من خلال القانون، ولا بد من أن يسود مفهوم دولة القانون بدلاً من قانون الدولة . ويتعهد الحزب بأنه سيضمن خلق أعلى درجات الثقة في النظام القضائي الذي يعد ضمانًا للنظام الاجتماعي . كما يتعهد الحزب بالإعداد لدستور جديد تماما يسمح بحريات تعد استجابة لحاجات المجتمع بأكمله بما يتسق مع مبدأ دولة القانون ومعايير الدول الديمقراطية . ويرى الحزب في الديمقراطية نظامًا مبنيًا على التسامح، وفي الديمقراطيات ليس من الممكن لبعض المواطنين الاستفادة من حقوق وحريات ومزايا أكثر من غيرهم، فالكل تحت حماية القوانين في هذه الديمقراطيات .

وحسب وثائق الحزب فإنه يعلن وبصورة واضحة أنه يفضل آلية السوق التي تعمل وفق قواعد المؤسسات، وأنه يتبنى مبدأ أن الدولة يجب ألاَّ تدخل في أي نشاط اقتصادي، حيث يحصر الوظيفة الاقتصادية للدولة في إطار التنظيم والإشراف، ويعتقد أن الاستقرار الاقتصادي سيتحقق من خلال النمو الذي يتحقق بدوره بواسطة الاستثمارات، التي يعلن الحزب دعمه لها، وخصوصًا ما يزيد فرص التوظيف منها . كذلك فالحزب يرى أن الخصخصة تعد وسيلة مهمة لتشكيل بناء اقتصادي أكثر رشدا . وفي الإطار الاجتماعي يرى الحزب أن الحكومة هي وسيلة لخدمة الشعب، ومن ثم فإنها ستتبع سياسات توفر الرخاء والسعادة لكل المواطنين، وليس لفئة أو شريحة محددة، ويجب عمل برامج للفقراء والأطفال والمحتاجين والعاطلين والمواطنين الذين يواجهون صعوبات معيشية حتى لا يشعروا أنهم بمفردهم، ويعيشوا حياة كريمة . وفي هذا السياق يرى الحزب أن الأمن الاجتماعي يعد حقًا دستوريًا، وأنه على الدولة أن تجعل هذا الحق متاحًا لكل الأفراد، ومن ثم فإنه سيقوم بتطوير سياسة أمن اجتماعي تفيد فلسفة الدولة الاجتماعية في إطار الدستور .

وفيما يخص تشكيلات الحزب فإنها أربعة مستويات هي : المستوى المركزي، ومستوى المحافظات، ومستوى الأقسام، وأخيرًا مستوى القرى .

يشمل المستوى المركزي التشكيلات التالية : المؤتمر العام، ورئيس الحزب، والهيئة الإدارية (مركز صنع القرار)، والهيئة التنفيذية، وأخيرًا اللجنة التأسيسية . أما

مستويات المحافظات والأقسام والقرى فتشمل التشكيلات الآتية: المؤتمر، ورئيس الفرع، والهيئة الإدارية، وأخيراً الهيئة التنفيذية. وإلى جانب تلك المستويات والتشكيلات التنظيمية يشمل الحزب فروعًا نوعية تشمل: فرع النساء، وفرع الشباب، والمؤسسات الأخرى التابعة للحزب. كذلك فهناك المجموعات النوعية الخاصة بممثلي الحزب المنتخبين في مختلف المجالس الشعبية، وتشمل: المجموعة البرلمانية، ومجموعات مجالس المحافظات، ومجموعات مجالس الإدارات المحلية (البلديات).

ووفقا للوائح الحزب فإن الهيئة الإدارية هي صاحبة أعلى سلطة فيه، ويختار أعضاءها ورئيسها ـ الذي هو رئيس الحزب ـ المؤتمر العام، المكون من ٥٠ عضوا أساسيًا و٢٥ عضواً احتياطيًا. ومن حق رئيس الحزب اختيار خمسة أعضاء أساسيين وثلاثة احتياطيين لتولي المهام الرئيسية فى الهيئة، لكن بشرط حصولهم على ضعف ما يحصل عليه الأعضاء الآخرون من أصوات، ويتم توزيع المهام عليهم وفقًا لعدد هذه الأصوات. وفي حالة فراغ مقعد خاص بالأساسيين يحل محله احتياطي بناء على ترشيح رئس الحزب أيضًا. ورئيس الحزب هو رئيس الهيئة الإدارية، وفي حالة عدم وجود رئيس للحزب يتولى نائب الرئيس مهامه. وتتخذ القرارات في الهيئة بالأغلبية النسبية، وفى حالة تساوي أصوات الطرفين يتخذ القرار بناء على موقف رئيس الحزب إذا كان التصويت علنيًا، أما إذا كان سريًا فيعاد التصويت مرة أخرى، وإذا ظل الأمر كما هو يؤجل إلى جلسة قادمة.

وحسب لائحة الحزب أيضا فإن الهيئة الإدارية تجتمع مرة واحدة على الأقل شهريًا، وإذا تم تقديم طلب بعقد اجتماع طارئ لها، فيجب أن يتم ذلك بموافقة ثلثي أعضاء اللجنة التأسيسية، وإذا غاب العضو ثلاث مرات عن الاجتماعات بدون عذر مقبول يعتبر مستقيلا منها. ويحدد جدول أعمال الهيئة الإدارية بعد دراسة أعضائها للقضايا المطروحة، ومن حق كل عضو أن يطرح موضوعًا لدراسته ثم يجري تصويت على إدراجه فى جدول الأعمال. وتلتزم الهيئة الإدارية التي يطلق عليها «مركز صنع القرار» باتباع اللائحة الداخلية للحزب وبرنامجه، على أن تكون المنسق بين تشكيلات الحزب المختلفة. ومن بين مهام الهيئة الإدارية إعداد برنامج الحزب وخطط تحركه، وتأسيس المكاتب واللجان المختصة، وتنفيذ سياسات الحزب، والمصادقة على تشكيلات

الحزب. والهيئة الإدارية للحزب هي المسئولة عن تحديد سياساته، وإعلانها للرأي العام التركي خاصة فيما يتصل بالقضايا الجوهرية التي تواجه البلاد والعالم، وإذا تطلب الأمر فمن الممكن عقد اجتماع مشترك للهيئة الإدارية البرلمانية للحزب. ومن المهام الأخرى للهيئة تحديد أنشطة الحزب والتخطيط المستقبلي له، وإعداد ميزانيته، والتدقيق في قرارات تشكيلات الحزب الأخرى، ولها صلاحية اتخاذ قرارات تشمل الانتخابات الخاصة بالحزب، وتحديد أسماء مرشحي الحزب للبرلمان والبلدية، بالإضافة إلى تحديد الأعمال الإدارية للحزب.

وحسب اللائحة الداخلية يحق للهيئة الإدارية تأسيس معاهد سياسية لترسيخ الديمقراطية، وتدريب أعضاء الحزب، وبناء كوادر مؤهلة لممارسة العمل السياسي والحزبي، وتسلم مهام حساسة بالحزب وفقًا للمعايير السياسية التركية والعالمية.

ويتم اختيار رئيس الحزب في المؤتمر العام بواسطة التصويت السري، ومن حق المرشح تولي رئاسة الحزب أربع فترات، والترشيح في نفس الفترات بالتبعية، كما يحق أن يظل رئيسًا مدى الحياة للجنة التأسيسية. ويتم انتخاب رئيس الحزب بأغلبية الأصوات المطلقة، وإذا لم يحصل أي مرشح على هذه الأغلبية يجري تصويت ثان، وتتم الانتخابات بالأغلبية النسبية. وتقوم رئاسة ديوان المؤتمر العام بمراجعة قوائم المرشحين لرئاسة الحزب، وتحديد مدى صلاحية كل مرشح، ثم تعلن قائمة المرشحين.

ولرئيس الحزب مهام وصلاحيات عدة، فهو المسئول الشخصي الوحيد من بين أعضاء الهيئة الإدارية، وهو المسئول الإداري والمالي في أية قضايا ترفع ضد الحزب، وهو الذي يتولى التنسيق والإشراف على أنشطة الحزب، على أن تكون قراراته ومواقفة متسقة مع الدستور التركي واللائحة الداخلية للحزب. في حالة استقالة رئيس الحزب أو وفاته فإن الهيئة الإدارية تجتمع خلال عشرة أيام لتحديد عضو لتيسير أعمال الرئاسة بالوكالة حتى عقد مؤتمر عام للحزب خلال ٤٥ يوما.

وربما يشعر بعض القراء بالملل من طرح هذا الجانب النظري، إلا أنني أراه مهمًا لفهم ظاهرة حزب العدالة والتنمية وممارساته وسياساته بعد توليه السلطة.

***